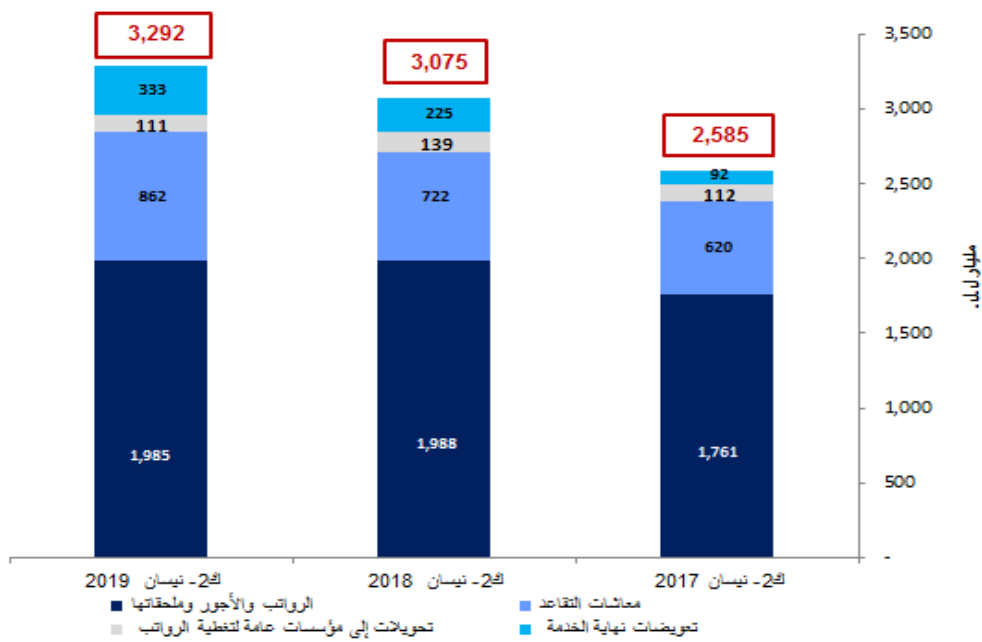


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 217 مليار ليرة سنوياً (7.1 في المائة) خلال كانون الثاني - نيسان 2019 ليصل إلى 3,292 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 3,075 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2018². جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع مدفوعات معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 140 مليار ليرة (19.4 في المائة) و 108 مليار ليرة (47.8 في المائة)³ على التوالي.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - نيسان من الأعوام 2017، 2018 و 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية⁴، حيث سجّلت نسبة 68.1 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان 2017، لتتخفض بعدها إلى نسبة 64.8 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان 2018 قبل أن تعود وترتفع إلى نسبة 73.3 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019⁵. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 37.9 في المائة خلال كانون الثاني - نيسان

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2019.

³ إن ارتفاع تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

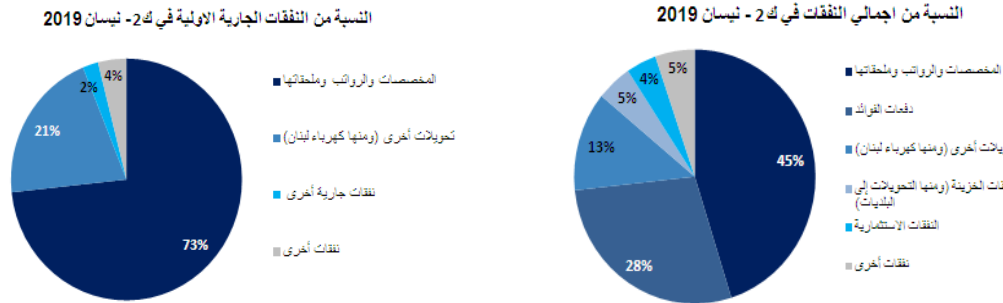
⁴ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

⁵ في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 7.1 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - نيسان 2019، شهدت النفقات الجارية الأولية تراجعاً بنسبة 5.4 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض "النفقات الجارية الأخرى" و"التحويلات الأخرى" بقيمة 227 مليار ليرة و 157 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

2017، منخفضةً إلى 35.6 في المائة خلال كانون الثاني- نيسان 2018 لتعود وترتفع بعدها بشكل كبير إلى 45.1 في المائة⁶ خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني- نيسان 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية في كانون الثاني- نيسان 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 2 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 1,986 مليار ليرة⁷ خلال كانون الثاني- نيسان 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذا الانخفاض إلى التراجع بقيمة 24 مليار ليرة في التقديرات الاجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري، بالإضافة إلى انخفاض بقيمة 30 مليار ليرة في النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب منها اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 15 مليار ليرة. قابل هذه التراجعات، بشكل جزئي، ارتفاع بمدفوعات الرواتب والأجور بقيمة 40 مليار ليرة.

في التفاصيل، إرتفعت الرواتب والأجور بقيمة 40 مليار ليرة سنوياً حيث زادت هذه المدفوعات بقيمة 34 مليار ليرة للجهاز التربوي و13 مليار ليرة للجهاز العسكري، على الرغم من تراجع المدفوعات للجهاز المدني بقيمة 7 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إنخفضت التقديرات الاجتماعية بقيمة 24 مليار ليرة نتيجة تراجع التقديرات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 52 مليار ليرة مقابل إرتفاع تلك المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 34 مليار ليرة.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 77.8 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- نيسان 2019، تلتها التقديرات الاجتماعية (12.9 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4.0 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديرات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 5.3 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 31.6 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- نيسان 2018، وارتفعت إلى نسبة 38.3 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019⁸.

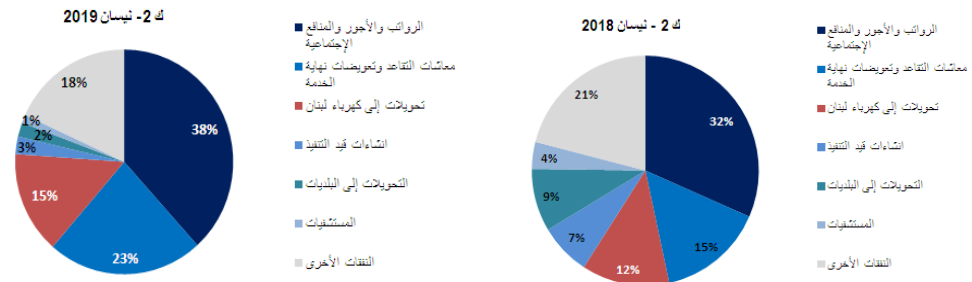
يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

⁶ إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 15.4 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - نيسان 2019، مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 7.1 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع حصة الأخيرة من إجمالي النفقات.

⁷ تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المذكورة سابقاً بسبب التدوير.

⁸ نظراً إلى الانخفاض السريع في قاعدة النفقات مع انخفاض النفقات الأولية بنسبة 17.7 في المائة مقابل تراجع بسيط بنسبة 0.1 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - نيسان 2018 وكانون الثاني - نيسان 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح قطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - نيسان 2018 وكانون الثاني - نيسان 2019

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)
2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
1,304	1,309	5	1	255	279	36	35	1,007	994	الجهاز العسكري
882	823	0	0	196	163	25	23	661	636	الجيش
314	373	4	0	49	102	9	9	252	262	قوى الأمن الداخلي
81	89	1	1	6	10	2	2	73	76	قوى الأمن العام
26	25	0	0	4	4	1	1	22	20	قوى أمن الدولة
391	366	0	10	0	0	23	22	368	334	الجهاز التربوي
203	217	13	22	0	0	21	19	169	177	الجهاز المدني 1/
65	80	65	80							مساهمة الدولة لصالح
										تعاونية موظفي
										الدولة 2/
32	16									الجمارك 3/
1,986	1,988	82	112	255	279	80	76	1,545	1,505	إجمالي الإنفاق

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و (3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.11 الرواتب والأجور الأساسية

سجلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 40 مليار ليرة (2.6 في المائة) لتصل إلى 1,545 مليار ليرة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 34 مليار ليرة و 13 مليار ليرة على التوالي مقابل تراجع في تلك المدفوعة للجهاز المدني بقيمة 7 مليار ليرة.

a.A. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 1.3 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني - نيسان 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب الجيش بقيمة 24 مليار ليرة مع زيادة الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 25 مليار ليرة. من ناحية أخرى، تراجع رواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 10 مليار ليرة حيث إنخفضت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 4 مليار ليرة، وكذلك المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة ونفقات السفر والتدريب في الخارج بقيمة 3 مليار ليرة. إنخفضت رواتب قوى الأمن العام بقيمة 3 مليار ليرة مدفوعة بتدني بدلات الألبسة بقيمة 2 مليار ليرة.

b.A. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 34 مليار ليرة (10.1 في المائة) سنوياً لتصل إلى 368 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في كل من المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والتعليم الإبتدائي بقيمة 46 مليار ليرة⁹ و 7 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات، بشكل جزئي، إنخفاض في رواتب الموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 19 مليار ليرة والتعليم الثانوي بقيمة 5 مليار ليرة.

c.A. رواتب وأجور الجهاز المدني

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 7 مليار ليرة (4.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 169 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 17.5 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسب بلغت 16.1 في المائة و 12.0 في المائة على التوالي. (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعاً إسمياً سنوياً بارزاً بلغ 10 مليار ليرة (55.6 في المائة)¹⁰، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي وزارة العدل بقيمة 2 مليار ليرة (7.1 في المائة) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - نيسان من العامين 2018 و 2019

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019	ك-2 نيسان 2019	ك-2 نيسان 2018	(مليون ليرة)
17.5%	29,581	29,601	وزارة الخارجية والمغتربين
16.1%	27,175	25,370	وزارة العدل
12.0%	20,229	20,039	وزارة المالية
9.5%	16,153	15,996	رئاسة مجلس الوزراء
8.8%	14,916	14,925	مجلس النواب
5.6%	9,464	9,276	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.1%	8,616	8,555	وزارة الزراعة
4.9%	8,258	18,612	وزارة الصحة العامة
3.5%	5,852	5,706	وزارة الداخلية والبلديات

⁹ مع تسديد نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 في كانون الثاني 2019 بموجب القرارات رقم 222، 243 و 244 تاريخ 2018/12/21.

¹⁰ يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتقاعدين خلال كانون الثاني - نيسان 2018، تحديداً تلك العائدة للعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و 2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

3.2%	5,345	5,089	وزارة الدفاع الوطني
14.0%	23,614	23,378	اخرى
100%	169,204	176,546	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.ii. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 24 مليار ليرة (8.4 في المائة) ليصل إلى 225 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 52 مليار ليرة لتصل إلى 49 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019، وذلك بالرغم من الزيادة في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 34 مليار ليرة لتصل إلى 196 مليار ليرة خلال الفترة عينها.

بالتفصيل، تراجعت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019 نتيجة الإنخفاض الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 35 مليار ليرة بالتوازي مع تراجع نفقات المرض والأمومة بقيمة 11 مليار ليرة.

من جهة أخرى، إرتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 34 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة الزيادة السنوية في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 56 مليار ليرة، قابلها بشكل جزئي تراجع في نفقات المرض والأمومة بقيمة 16 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019.

C.ii. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 15 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 65 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2019 مقارنةً مع مبلغ 80 مليار ليرة خلال كانون الثاني - نيسان 2018.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 961 1 956000 مقسم: 1729-1731

الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb